



إدارة البحوث
فريق أبحاث الراجحي
Tel. +966 1 211 9370, research@alrajhi-capital.com

النظرة الاقتصادية المستقبلية مستمرة في التحسن

لا تزال النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي مستمرة في التحسن ، وفقا لما أشار اليه تقرير الافاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2017. وقد رفعت أحدث تقديرات لصندوق النقد الدولي، تقديرات معدل النمو للاقتصاد الدولي لعام 2017 بنسبة 0.1% ليصل الى 3.5% مدعوما بتحسين نشاط التصنيع والتجارة في كل من أوروبا واليابان والصين. ويوضح الشكل 1 أن صندوق النقد الدولي قد رفع بدرجة كبيرة توقعاته لنمو الاقتصاد للمملكة المتحدة واليابان لعام 2017. ورغم أن التوقعات الإيجابية بشكل عام من قبل صندوق النقد الدولي، فإن هناك اتجاهات معينة معاكسة لاتجاه النمو الاقتصادي العالمي. وكان الصندوق قد عبر عن مخاوف حول التأثير السلبي لسياسات الحمائيين protectionists ، على زخم النمو العالمي ، والتي كررها صندوق النقد الدولي أيضا في تقرير نشره حديثا. وقد ذكر الصندوق أيضا أن النمو الذي يعتمد على الديون في الصين ، ربما يفرض مخاطر على النمو العالمي، بينما ربما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة بأكثر من التوقعات في الولايات المتحدة الأمريكية ، الى تدفقات نقدية مفاجئة من الاقتصاديات الناشئة. علاوة على ذلك ، فإن صندوق النقد الدولي قلق أيضا بشأن تباطؤ الانتاجية ، وقد عزا ذلك الى تقدم أعمار السكان aging population وتباطؤ التجارة الدولية ، بالإضافة الى التبعات القائمة المترتبة عن الأزمات المالية العالمية. وفي ذات الوقت ، فقد أعلنت الصين عن تحقيق نمو بنسبة 6.9% على أساس سنوي في الناتج المحلي الاجمالي في الربع الأول 2017، مدعومة بالأداء الجيد في قطاع الاسكان والاستثمار في البنية التحتية والصادرات ومبيعات التجزئة. وقد ظل مؤشر مديري المشتريات للنشاط الصناعي العالمي ، الصادر عن جي بي مورغان ، بدون تغيير عن قراءته للشهر السابق التي بلغت 53.0 ، مسجلا بذلك أعلى مستوى من الارتفاع له خلال 69 شهرا.

ذكر صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاستقرار المالي العالمي، أن سينااريو النمو المنخفض وسعر الفائدة المنخفض ، ربما يستمر في بعض الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لتقدم أعمار السكان وتباطؤ نمو معدل الانتاجية. وأضاف الصندوق ، أن هذا السيناريو الذي طال أمده ، ربما يؤدي الى تغييرات في نموذج الأعمال للقطاع المالي.

لم يتغير نشاط التصنيع العالمي في شهر مارس 2017، حسب ما أشار اليه مؤشر مديري المشتريات للنشاط الصناعي العالمي ، الصادر عن جي بي مورغان ، الذي ارتفع الى 53.0 ، بنفس قراءته للشهر السابق.

تم رفع تقديرات الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي للربع الرابع 2016 ، لتصل الى 2.1% على أساس سنوي في القراءة الأخيرة ، (+2.0% على أساس سنوي حسب متوسط توقعات المحللين) ، مقابل ارتفاع بنسبة 1.9% على أساس سنوي في التقديرات الثانية ، مدعوما بارتفاع انفاق المستهلكين. وفي ذات الوقت ، فقد شهد معدل البطالة في البلاد تحسنا، مسجلا قراءة منخفضة بلغت 4.67% على أساس ربعي في مارس 2017 (+4.7% على أساس ربعي في ديسمبر 2016).

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للنشاط الصناعي لمنطقة اليورو الى أعلى قراءة له على مدى 71 شهرا ، بلغت 56.2 في مارس 2017، ويعزى ذلك الى ارتفاع الإنتاج وطلبات الشراء الجديدة. ومع ذلك ، فقد ألمح مؤشر مديري المشتريات للنشاط الصناعي للمملكة المتحدة ، الى بعض مؤشرات التباطؤ في الشهر ذاته ، ولكنه ظل في النطاق الارتفاعي.

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للصين للربع الرابع 2017 ، بنسبة 6.9% على أساس سنوي ، مقارنة بالارتفاع السنوي الذي بلغ 6.8% في الربع الأخير، ويعزى ذلك الى ارتفاع في الاستثمارات في البنية التحتية ، وفي الصادرات ومبيعات التجزئة. وفي هذه الأثناء، شهد نشاط التصنيع في اسيا ، توسعا في شهر مارس 2017.

رفعت وكالة معلومات الطاقة تقديراتها للإنتاج الأمريكي من النفط الخام لعام 2018 الى 9.9 مليون برميل في اليوم ، من 9.7 مليون برميل في اليوم كما في التقديرات السابقة، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع كفاءة منصات الحفر مما عزز مستوى الناتج في مناطق أحواض برميان ونيوبرارا. وبالإضافة الى ذلك ، فقد دعمت مشاريع التوسعة التي بدأت في العام الماضي، أيضا رفع التقديرات. أما التقديرات لعام 2017 ، فقد تم الإبقاء عليها بدون تغيير عند مستوى 9.2 مليون برميل في اليوم.

وفي هذه الأثناء، ووفقا لتقرير الأوبك ، فقد كان إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام ، أقل في شهر مارس (9.90 مليون برميل في اليوم) مقابل 10.011 مليون برميل في اليوم في فبراير ، وهو أقل كثيرا من مستوى الإنتاج المستهدف لها الذي يبلغ 10.058 مليون برميل في اليوم. وتوسعى المملكة العربية السعودية حاليا ، لكسب تأييد أعضاء الأوبك لتمديد فترة اتفاق خفض الانتاج لستة شهور أخرى.

الاقتصاد العالمي



افصاحات مهمة للأشخاص الأمريكيين

تم اعداد هذا التقرير البحثي من قبل شركة الراجحي المالية (الراجحي)، وهي شركة مرخصة لممارسة نشاطات الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية وشركة الراجحي ليست وسيطاً مالياً مسجلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليه، فإنها لا تخضع لقواعد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإعداد التقارير البحثية واستقلالية محلّي البحث. ويتم تقديم هذا التقرير البحثي، لتوزيعه "للمستثمرين المؤسسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية"، اعتماداً على الاستثناء من التسجيل الذي توفره القاعدة 6-15 من قانون تبادل الأوراق المالية الأمريكي لعام 1934 وتعديلاته ("قانون تبادل الأوراق المالية").

ويجب على أي جهة أمريكية متلقية لهذا التقرير البحثي وترغب في تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها بناء على المعلومات المقدمة في هذا التقرير البحثي، يجب عليها أن تفعل ذلك فقط من خلال مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن Rosenblatt Securities Inc. وعنوانها، 20 Broad Street 26th Floor, New York NY 10005، وهي وسيط متعامل مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يسمح، تحت أي ظرف من الظروف، لأي متلق لهذا التقرير البحثي، تنفيذ أي عملية لشراء أو بيع أوراق مالية أو أدوات مالية مرتبطة بها، من خلال الراجحي. ونقل مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن، تحمل المسؤولية المتعلقة بمحتويات هذا التقرير البحثي، وفقاً للشروط المضخعة أدناه، في حالة تسليم هذا التقرير لشخص أمريكي لا يكون مستثمراً مؤسسياً أمريكياً رئيسياً.

إن المحلل الذي يظهر اسمه في هذا التقرير البحثي، غير مسجل أو مؤهل كمحلل باحث لدى هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA وربما لا يكون شخصاً مرتبطاً بمؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن، وبناء عليه، فإنه ربما لا يخضع للقيود المعمول بها بموجب قواعد هيئة تنظيم الأوراق المالية والبورصات الأمريكية FINRA المتعلقة بإقامة اتصالات مع شركة تابعة أو الظهور في وسائل الإعلام والتداول في أوراق مالية تكون في حساب محلل باحث.

الملكية وتضارب المصالح الجوهري

لا تملك مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن، أو شركاتها التابعة، "ملكية منفعة"، كما هو محدد وفقاً للقسم 13(d) من قانون تبادل الأوراق المالية، 1% أو أكثر من أوراق الملكية (الأسهم) equity securities المذكورة في التقرير. ويمكن أن يكون لدى مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن أو شركاتها التابعة أو موظفيها أو مديريها أو العاملين لديها، مصالح أو مراكز استثمارية مغطاة long positions أو مراكز استثمارية مكشوفة short positions، كما يمكن أن يقوموا في أي وقت من الأوقات بعمليات شراء أو بيع بصفة أصيل أو وكيل للأوراق المالية المشار إليها في هذه الوثيقة. إن مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن ليست لديها أي دراية بأي تضارب مصالح جوهري حتى تاريخ هذا المنشور أو النشرة.

نشاطات التعويض والمصرفية الاستثمارية

لم تقم مؤسسة روزنبلات سكويريتيز إنكروبريشن، أو أي شركة تابعة لها بإدارة أو المشاركة في إدارة طرح عام للاكتتاب في أوراق مالية للشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، كما أنها لم تتلقى تعويضاً نظير قيامها بنشاطات مصرفية استثمارية من الشركة التابعة خلال الاثني عشر (12) شهراً الماضية، ولا يتوقع أن تتسلم في أي شركة تابعة لها، أو تعزّم البحث عن تعويض مقابل خدمات مصرفية استثمارية من الشركة خلال الأشهر الثلاثة التالية.

افصاحات إضافية

إن هذا التقرير البحثي متاح للتوزيع فقط تحت الظروف التي يمكن أن يسمح بها القانون المعمول به. ولا يتعلّق هذا التقرير البحثي بالأهداف الاستثمارية المحددة أو المستويات المالية أو الاحتياجات الخاصة بأي متلق محدد، حتى لو تم إرساله إلى متلقٍ وحيد لهذا التقرير. إن هذا التقرير البحثي ليس مضموناً أن يكون بياناً كاملاً أو ملخصاً لأي أوراق مالية أو أسواق أو تقارير أو تطورات، حسب ما هو مشار إليه في هذا التقرير البحثي. وسوف إن يكون هناك أي التزام أو مسؤولية على أي من الراجحي أو أي من مديريها أو موظفيها أو العاملين لديها أو وكلائها، أيا كان منشؤه، عن أي خطأ أو عدم دقة أو عدم اكتمال يتعلق بحقيقة أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، أو عدم اهتمام في اعداد أو نشر هذا التقرير البحثي، أو أي خسائر أو أضرار أو أضراراً ربما تنشأ من استخدام هذا التقرير البحثي.

وربما تعتمد الراجحي، على حواجز معلومات information barriers، مثل "الجدان الصينية Chinese Walls" للسيطرة على تدفق المعلومات في ما بين مجالات أو وحدات أو أقسام أو مجموعات أو الشركات التابعة للراجحي.

إن الاستثمار في أي أوراق مالية غير أمريكية أو في أدوات مالية مرتبطة بها (يشمل ذلك إيصالات ايداع الأوراق المالية ADRs) التي تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، ربما يظهر مخاطر معينة. ذلك لأن الأوراق المالية الخاصة بجهات اصدار غير أمريكية، ربما لا تكون مسجلة لدى، أو ربما تكون خاضعة لأنظمة، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. ويمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بمثل تلك الأوراق المالية غير الأمريكية أو الأدوات المالية ذات الصلة، محدودة. وربما لا تكون الشركات الأجنبية، خاضعة لمعايير المراجعة ورفع التقارير والمطلبات التنظيمية التي يمكن مقارنتها بتلك المعمول بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيمة أي استثمار أو دخل متحقق من أي أدوات مالية مرتبطة بها، تم نقاشها في هذا التقرير البحثي، ويعلمه غير الدولار الأمريكي، تكون خاضعة لتقلبات أسعار صرف العملات التي ربما يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على قيمة أو الربح المتحقق من تلك الأوراق المالية أو الأدوات المالية المرتبطة بها.

إن الأداء الماضي، ليس بالضرورة أن يكون دليلاً ومرشداً للأداء المستقبلي، كما أن شركة الراجحي المالية لا تقدم تعديلاً أو ضماناً، صريحاً أو ضمنياً، في ما يتعلق بالأداء المستقبلي. وقد يشهد الربح من الاستثمارات تذبذباً. كذلك، فإن سعر أو قيمة الاستثمارات التي يرتبط بها هذا التقرير البحثي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وربما يهبط أو يرتفع بشكل مغاير لمصالح المستثمرين. وقد تصبح أي توصية أو رأي متضمن في هذا التقرير البحثي، قديمة نتيجة للتغيرات التي تحدث في البيئة التي تعمل فيها الجهة المصدرة للأوراق المالية التي تخضع للتليل، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على التقديرات والتنبؤات والافتراضات ومنهجية التقييم المستخدمة في هذا التقرير.

ولا يسمح بنسخ أو إرسال أو استخراج نسخ طبع الأصل، لأي جزء من محتويات هذا التقرير البحثي، بأي شكل أو بأي طريقة، بدون الموافقة الخطية المسبقة من شركة الراجحي، كما أن الراجحي لا تقبل أي مسؤولية أيا كان نوعها، عن الأفعال التي تصدر عن الغير، في ما يتعلق بهذا الموضوع. لقد تم اعداد وثيقة البحث هذه، بواسطة شركة الراجحي المالية ("الراجحي المالية") ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية. وقد تم اعدادها ليتم استخدامها استخداماً عاماً بواسطة عملاء الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كلياً أو جزئياً، أو بأي شكل أو طريقة، بدون الموافقة المكتوبة الصريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلامكم واستعراضكم لهذه الوثيقة البحثية، يمثل موافقتكم على عدم إعادة توزيع أو إرسال أو الإفصاح لأخريين عن المحتويات أو الآراء أو الملخصات أو المعلومات التي تشتمل عليها هذه الوثيقة، قبل أن يتم الإفصاح بشكل عام، عن هذه المعلومات من قبل شركة الراجحي المالية. لقد تم الحصول على المعلومات التي تشتمل عليها هذه الوثيقة، من مصادر عامة متوفرة يعتقد بأنها موثوقة، ولكننا لا نضمن دقتها. إن شركة الراجحي المالية لا تقدم أي تعديلات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية)، في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات المقدمة، كما أن شركة الراجحي المالية، لا تعتمد بأن محتويات هذه الوثيقة من المعلومات مكتملة، أو خالية من أي أخطاء، أو أنها غير مضللة، أو أنها مناسبة لأي غرض محدد. وتوفر وثيقة البحث هذه معلومات عامة فقط ولا تشكل المعلومات أو أي رأي معبر عنه، عرضاً أو دعوة للعمل أو تقديم عرض، لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى ترتبط بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. ولا يقصد منها تقديم نصيحة بشأن الاستثمار الشخصي كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع المالي والاحتياجات الخاصة بأي شخص معين ربما يحصل على هذه الوثيقة.

وينبغي على المستثمرين البحث عن الاستشارة المالية أو القانونية أو الخاصة بالضرائب، في ما يتعلق بملاممة الاستثمار في أي أوراق مالية أو الاستثمارات الأخرى أو الاستراتيجيات الاستثمارية التي تم نقاشها أو التوصية بها في هذه الوثيقة البحثية، كما يجب عليهم أن يفهموا أن البيانات أو الافادات المتعلقة بالقرص المستقبلية ربما لا تتحقق. وينبغي على المستثمرين أن ينتبهوا إلى أن الربح المتحقق من تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إذا وجد، قد يتذبذب وأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات ربما يرتفع أو يهبط. ويمكن أن يكون للتقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات تأثيرات عكسية على قيمة أو سعر أو الربح المتحقق من، استثمارات محددة. وفقاً لذلك، ربما يحصل المستثمرون على مبالغ أقل من أصل المبالغ التي استثمروها. وربما يكون للراجحي المالية أو لموظفيها أو لواحد أو أكثر من شركاتها التابعة (يشمل ذلك محلّي البحث)، مصلحة مالية في الأوراق المالية للمصدر (المصدرين) أو في استثمارات ذات صلة، بما في ذلك المراكز المعطاة أو المراكز المكشوفة في الأوراق المالية أو الضمانات أو حقوق الخيارات المستقبلية أو عقود الخيلز أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية الاستثمارية الأخرى. وربما تقوم شركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها، من وقت لآخر، بأعمال مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى، لجذب أعمال مصرفية استثمارية أو أعمال أخرى من، أي شركة جرى ذكرها في هذه الوثيقة البحثية. وسوف إن تكون الراجحي المالية، وكذلك شركاتها التابعة وموظفيها، خاضعة لأي خسائر أو أضرار، مباشرة أو غير مباشرة أو تجميعية، قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن أي استخدام للمعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة البحثية.

إن وثيقة البحث هذه، وأي توصيات تشتمل عليها، تخضع للتغيير بدون اخطار مسبق. ولا تتحمل شركة الراجحي المالية أية مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في وثيقة البحث هذه. كما لا يسمح أيضاً بتغيير أو اصدار نسخة طبع الأصل أو إرسال أو توزيع، كل أو أي جزء من وثيقة البحث هذه، بأي وسيلة وهذه الوثيقة البحثية، غير موجهة إلى، أو يعزّم توزيعها إلى أو استخدامها بواسطة، أي شخص أو كيان يكون مواطناً أو يقيم في أو يقع مقره في أي مركز أو ولاية أو دولة أو أي اختصاص تشريعي آخر، يكون فيها هذا التوزيع أو النشر أو توفير الوثيقة أو استخدامها، مخالفاً للقانون، أو ربما يجعل الراجحي المالية أو أي واحدة من شركاتها التابعة، عرضة لأي متطلبات تسجيل أو ترخيص في إطار ذلك الاختصاص التشريعي.

إخلاء المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للأخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مفضلة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بإداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسؤولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو استخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.